Assiut J. Agric. Sci., (45) No. (2) 2014 (197-216) (Special Issue)
(The 7th Conference of Young Scientists) Fac. of Agric. Assiut University April, 28, 2014

دراسة اقتصادية للاستثمار وكفاءة القطاعات السلعية في مصر

نورهان يحيي علي حسين ، عاطف حلمي الشيمي، طلعت حافظ إسماعيل، ياسر عبدالحميد دياب
قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط

الملخص:

تعتبر الإستثمارات والقدرة علي توفيرها بالقدر المطلوب في كل القطاعات الأقتصادية الإنتاجية والخدمية أحد المحددات الهامة لإمكانية تنفيذ طموحات وتطلعات الدول النامية نحو تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والإجتماعية وبالتالي نجاح الدولة في تحقيق الإستقرار بها والرقي بمستوي معيشة شعبها. وبالرغم من المكانة الإستراتيجية لقطاع الزراعة في كل الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء. إلا أنه من الملاحظ في مصر أن قطاع الزراعة يبدو أنه غير محفز للاستثمار بالمقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية كالصناعة والتجارة والتشييد والبناء وذلك لانخفاض العائد المحقق منه، حيث أنه لا يحقق عائداً مجزياً للمنتجين الزراعيين وبما يمكنهم من تحقيق مدخرات يمكن استثمارها بالتوسع أو التطوير في النشاط الزراعي بصفة عامة. هذا بالإضافة إلي ارتفاع عنصر المخاطرة أو اللايقين الذي يتلازم مع طبيعة الإنتاج الزراعي وذلك لشدة تأثره بالتغيرات في الظروف الطبيعية والمناخية الدائمة التغير بشدة وضخامة حجم الاستثمارات اللازمة وطول دورة رأس المال الملازم لعمليات الاستصلاح والاستزراع للأراضي الجديدة والصحراوية بما لا يحقق عائد مشجع في الفترة الزمنية القصيرة، وكذلك توالي ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي نتيجة لرفع الدعم عنها وتحرير أسعارها وارتفاع تكاليف العمالة الزراعية وكذلك رفع القيمة الإيجارية الزراعية مما أنعكس أثره علي ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي بإستمرار وتدني صافي العائد الفداني بالرغم من تحرير أسعار بيع الحاصلات الزراعية. هذا ما جعل الغالبية العظمي من الزراع غير قادرين علي تحقيق دخول مناسبة تحقق لهم مدخرات يمكن أن توجه للتوسع في النشاط الزراعي بتوجيه الاستثمارات له.

مشكلة البحث:

ارتباطاً بما سبق ذكره، وبالرغم من أهمية الاستثمارات في النهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة في مصر والذي ينعكس أثره في رفع مستوي معيشة أفراد المجتمع. وبإعتبار أن قطاع الزراعة يمثل أحد القطاعات الإستراتيجية في البنيان الاقتصادي، إلا أنه من الملاحظ تجاهل هذا القطاع فلم يخصص له القدر اللازم من الاستثمارات للنهوض به. بل بالعكس فقد تناقصت الاستثمارات الزراعية من الاستثمارات القومية بصورة مطلقة وبما أنعكس علي الانخفاض النسبي خلال فترة الدراسة ما بين عامي (٢٠٠١/٢٠٠٢) ، (٢٠١١/٢٠١٢). حيث تناقصت الاستثمارات الزراعية من حوالي ٩,٦ مليار جنيه، وبنسبة بلغت حوالي ١٤,٢% إلي حوالي ٥,٤ مليار جنيه وبنسبة بلغت حوالي ٢,٢% من إجمالي الاستثمارات القومية خلال العامين المذكورين علي الترتيب. وفي نفس الوقت ارتفع ما تم تخصيصه من الاستثمارات القومية لقطاع الصناعة من حوالي ٦,٦ مليار جنيه وبنسبة بلغت حوالي ٩,٨% إلي حوالي ٢٢,٥ مليار جنيه وبنسبة بلغت حوالي ٩,٢% خلال نفس العامين المذكورين علي الترتيب. علماً بأنه قد تم تخصيص حوالي ٤١,٩٥ مليار جنيه من الاستثمارات القومية لقطاع الصناعة عام (٢٠٠٦/٢٠٠٧) ، وحوالي ٤٢,٣ مليار جنيه عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨) وبنسبة بلغت حوالي ٢٧% ، ٢١,٢% خلال العامين المذكورين علي الترتيب*. كل ذلك يعكس عدم الاهتمام بهذا القطاع الحيوي.

Received on: 10/4/2014 **Accepted for publication on:** 15/4/2014
Referees: Prof. Mohamed A. Abonahol **Prof**. Abdel-wakeel I. Mohamed

* موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي علي شبكة الانترنت http:/www.mop.gov.eg/annual.html

هدف الدراسة:

يستلزم تحقيق أهداف الدولة فيما يرتبط بتنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية توفير الاستثمارات بالقدر المطلوب، حيث تعد الاستثمارات أحد الدعامات الرئيسية التي تمكن الدولة من تنفيذ برامجها التنموية لرفع مستوي معيشة شعبها وهذا ما يجعل القائمين بعملية التخطيط للاستثمار الأخذ في الاعتبار تحديد الأهداف الاقتصادية بدقة وتقدير احتياجاتها الاستثمارية وتوزيعها علي مختلف القطاعات الإنتاجية وعلي سنوات التنفيذ أفضل توزيع بما يضمن في النهاية تحقيق ما جاء بطموحات الخطة بأعلي كفاءة وخلال ما تم تحديده من فترة زمنية.

وبناء علي ذلك ، استهدف البحث دراسة التطور الحادث في توزيع الاستثمارات القومية علي مختلف القطاعات السلعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١١/٢٠١٢) والتي تضمنت قطاعات الزراعة والري، الصناعة والبترول، الكهرباء، التشييد والبناء. وكذلك قياس الكفاءة بتلك القطاعات بتطبيق عدة معايير وهي متوسط إنتاجية العامل بالأسعار الجارية، ومعامل التوظف، ومعدل الاستثمار والعائد علي الاستثمار ومتوسط إنتاجية العامل بالقيمة المضافة بالأسعار الجارية، ومعامل وحدة إنتاجية مستلزمات الإنتاج بالأسعار الجارية ومعامل التوطن ومضاعف الاستثمار.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة في الحصول علي البيانات الأساسية لها علي موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي علي شبكة الانترنت .http://www.mop.gov.eg/annual.html . ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للتخطيط الزراعي، الإدارة العامة للموارد الاقتصادية الزراعية، الدخل الزراعي القومي، أعداد مختلفة (٢٠٠١/٢٠١٢) والنشرات الصادرة عن البنك الأهلي المصري، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي.

أسلوب الدراسة:

أعتمدت الدراسة علي الأسلوب أو المنهج الوصفي والأسلوب الكمي كاستخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بتحليل الانحدار Regression analysis في التعرف علي الاتجاهات العامة للظواهر المدروسة. هذا بجانب تطبيق مقاييس الكفاءة في القطاعات السلعية كمتوسط إنتاجية العامل بالأسعار الجارية، ومعامل التوظف أو معامل رأس المال المستثمر بالنسبة للعامل ومعدل الاستثمار والعائد علي الاستثمار وكذلك تطبيق معايير أو مقاييس كفاءة قطاع الزراعة، كمتوسط إنتاجية العامل بالقيمة المضافة بالأسعار الجارية ومعامل إنتاجية وحدة مستلزمات الإنتاج بالأسعار الجارية ومعدل التوطن ومضاعف الاستثمار.

نتائج الدراسة:

أولاً: هيكل مكونات الإستثمارات القومية الإجمالية (العام والخاص) في مصر:

بإستعراض البيانات في الجدول رقم (١)، يتضح زيادة الإستثمارات القومية الإجمالية في مصر من حوالي ٦٧,٥ مليار جنيه عام (٢٠٠١/٢٠٠٢) إلي حوالي ٢٤٦ مليار جنيه عام (٢٠١١/٢٠١٢) أي إزدادت بنسبة بلغت ٢٦٤%. أما بالنسبة لإستثمارات القطاع العام علي المستوي القومي فقد إزدادت من حوالي ٣٥,٧ مليار جنيه عام (٢٠٠١/٢٠٠٢) إلي حوالي ١٠٥ مليار جنيه عام (٢٠٠٩/٢٠١٠) أي إزدادت بنسبة بلغت حوالي ١٩٥%، إلا أنها إنخفضت خلال العامين التاليين (٢٠١٠/٢٠١١) ، (٢٠١١/٢٠١٢). أما بالنسبة لإستثمارات القطاع الخاص فقد إزدادت من حوالي ٣١,٩ مليار جنيه عام (٢٠٠١/٢٠٠٢) إلي حوالي ١٥٣,٥ مليار جنيه عام (٢٠١١/٢٠١٢) وبنسبة زيادة بلغت حوالي ٣٨١%.

وبتقدير الاتجاه الزمني العام للاستثمارات القومية الإجمالية في مصر خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠١١/٢٠١٢) ، وجد أنها تزداد زيادة معنوية تقدر بحوالي ٢٠,٧ مليار جنيه، وتمثل حوالي ١٣,٥% من متوسط إجمالي قيمة الاستثمارات القومية والبالغ مقداره

١٥٣,٤٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. كما أن حوالي ٩٦% من إجمالي التغيرات الحادثة في الاستثمارات القومية ترجع إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن. وبتقدير الاتجاه الزمني العام لاستثمارات القطاع العام وجد أنها تزداد زيادة معنوية تقدر بحوالي ٧,٣٥ مليار جنيه، وتمثل حوالي ١١,٠% من متوسط إجمالي قيمة الاستثمارات للقطاع العام والبالغ حوالي ٦٦,١١ مليار جنيه. كما أن حوالي ٨٤% من إجمالي التغيرات الحادثة في قيمة استثمار القطاع العام ترجع إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن. وبتقدير الاتجاه الزمني العام لاستثمارات القطاع الخاص وجد أنها تزداد زيادة معنوية تقدر بحوالي ١٣,٣٧ مليار جنيه، وتمثل حوالي ١٥,٣% من متوسط إجمالي قيمة الاستثمارات في القطاع الخاص والبالغ مقداره حوالي ٨٧,١٩ مليار جنيه. كما أن حوالي ٩٢% من إجمالي التغيرات الحادثة في قيمة الاستثمارات الخاصة بالقطاع الخاص ترجع إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن، جدول رقم (٢).

ومن الملاحظ أن إستثمارات القطاع الخاص كانت في تزايد مستمر من بداية السلسلة الزمنية وبصورة مطلقة حيث بلغت إستثمارات القطاع الخاص حوالي ٦٦,٣ مليار جنيه عام (٢٠٠٦/٢٠٠٥) وبنسبة بلغت حوالي ٥٧,٣% من إجمالي الإستثمارات القومية، في حين أن إستثمارات القطاع العام بلغت حوالي ٤٩ مليار جنيه وبنسبة بلغت حوالي ٤٢,٧% من إجمالي الإستثمارات القومية في نفس العام. وهذا ما يؤكد أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص بالإشتراك مع القطاع العام في إمكانية تحقيق مشروعات التنمية الإقتصادية في مصر. سواء بالتوسع والتطوير فيها والتوسع في إنشاء مشروعات جديدة لخلق فرص عمل للشباب مما يخفف من مشكلة البطالة. ويلاحظ أيضاً تزايد إستثمارات القطاع الخاص إبتداء من عام (٢٠٠٦/٢٠٠٥) بإستثناء عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨) فقط حيث بلغت إستثمارات القطاع العام حوالي ١٠١,٧ مليار جنيه ومثلت نسبة بلغت حوالي ٥١,٦% من إجمالي الإستثمارات القومية ، بينما بلغت إستثمارات القطاع الخاص حوالي ٩٥,٥ مليار جنيه بنسبة بلغت حوالي ٤٨,٤% من إجمالي الإستثمارات القومية.

كما يلاحظ أيضاً اعتباراً من عام (٢٠٠٦/٢٠٠٥) زيادة النسبة المئوية للاستثمارات في القطاع الخاص عن النسبة المئوية للاستثمارات في القطاع العام باستثناء عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨) حيث كانت تلك النسبة في القطاع العام أكبر من القطاع الخاص. كما يلاحظ كذلك أن مقدار الزيادة السنوية في استثمارات القطاع الخاص (١٣,٣٧) مليار جنيه أكبر من مقدار الزيادة السنوية في استثمارات القطاع العام (٧,٣٥) مليار جنيه ، أي أن الاستثمارات في القطاع الخاص تنمو بمعدلات أكبر من الاستثمارات في القطاع العام. وهذا ما عكس أهمية الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في الاقتصاد القومي المصري.

جدول رقم (١): هيكل مكونات الإستثمارات القومية الإجمالية (استثمارات القطاع العام واستثمارات القطاع الخاص) في مصر خلال الفترة من عام (٢٠٠١/٢٠٠٢) إلي عام (٢٠١١/٢٠١٢).

(بالأسعار الجارية بالمليار جنيه)

السنوات	الإستثمارات القومية الإجمالية	استثمارات القطاع العام	%	استثمارات القطاع الخاص	%
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦٧,٥١١	٣٥,٦٦٥	٥٢,٨	٣١,٨٤٦	٤٧,٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٨,١٠٣	٣٤,٤٥٧	٥٠,٦	٣٣,٦٤٦	٤٩,٤
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٧٩,٥٥٦	٤٢,٤٥٦	٥٣,٤	٣٧,١٠٠	٤٦,٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٩٦,٤٥٦	٥٠,٠٣٩	٥١,٩	٤٦,٤١٧	٤٨,١
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١١٥,٧٤١	٤٩,٤١٦	٤٢,٧	٦٦,٣٢٥	٥٧,٣
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٥٥,٣٤٢	٥٨,٠٤٢	٣٧,٤	٩٧,٣٠٠	٦٢,٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٩٩,٥٣٥	٧٠,٤٥٥	٣٥,٣	١٢٩,٠٨٠	٦٤,٧
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٩٧,١٣٧	١٠١,٦٦١	٥١,٦	٩٥,٤٧٦	٤٨,٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٣١,٨٢٧	١٠٥,٠٨٩	٤٥,٣	١٢٦,٧٣٨	٥٤,٧
٢٠١١/٢٠١٠	٢٢٩,٠٦٦	٨٧,٣٩٠	٣٨,١	١٤١,٦٧٦	٦١,٩
٢٠١٢/٢٠١١	٢٤٦,٠٦٨	٩٢,٥٤٦	٣٧,٦	١٥٣,٥٢٣	٦٢,٤
المتوسط	١٥٣,٠٤	٦٦,١١	٤٥,١٥	٨٧,١٩	٥٤,٨٥

المصدر: جمعت وحسبت من:

موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي علي شبكة الانترنت: http:/www.mop.gov.eg/annual.html

جدول رقم (٢): معادلات الاتجاه الزمني العام لمكونات الاستثمارات القومية الإجمالية بالمليار جنيه بالأسعار الجارية (العام والخاص) في مصر خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠١١/٢٠١٢) .

البيان	معادلة الاتجاه الزمني العام	R	R^2	F	متوسط الظاهرة (مليار جنيه)	مقدار التغير السنوي (مليار جنيه)	معدل التغير السنوي (٪)
الاستثمارات القومية الإجمالية	ص$_{هـ}$ = ٢٩,٠٢ + ٢٠,٧٢ س$_{هـ}$ (١٤,٣١)**	٠,٩٨	٠,٩٦	٢٠٤,٧٩**	١٥٣,٠٤	٢٠,٧٢	١٣,٥١
استثمارات القطاع العام	ص$_{هـ}$ = ٢٢,٠٢ + ٧,٣٥ س$_{هـ}$ (٦,٩٦)**	٠,٩٢	٠,٨٤	٤٨,٤١**	٦٦,١١	٧,٣٥	١١,١٢
استثمارات القطاع الخاص	ص$_{هـ}$ = ٦,١٠ + ١٣,٣٧ س$_{هـ}$ (١٠,٠٧)**	٠,٩٦	٠,٩٢	١٠١,٤٩**	٨٧,١٩	١٣,٣٧	١٥,٣٣

حيث ص$_{هـ}$ تشير إلي القيمة التقديرية للاستثمارات القومية الإجمالية واستثمارات القطاع العام واستثمارات القطاع الخاص بالمليار جنيه.

س$_{هـ}$ تشير إلي ترتيب عنصر الزمن حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ١١.

( ) الأرقام الموجودة بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تشير إلي قيم (ت) المحسوبة.

* معنوي عند مستوي ٠,٠٥ ** معنوي عند مستوي ٠,٠١

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بالجدول رقم (١).

ثانياً: هيكل توزيع الإستثمارات القومية علي القطاعات السلعية في مصر:

تتضمن القطاعات السلعية في مصر خمسة قطاعات تشمل قطاع الزراعة والري وقطاع الصناعة وقطاع البترول وقطاع الكهرباء وقطاع التشييد والبناء، هذا بالإضافة إلي قطاع الخدمات. وسوف يتناول هذا الجزء من الدراسة إلقاء الضوء علي هيكل توزيع الإستثمارات القومية الإجمالية وتوزيعها كإستثمارات عامة وخاصة علي مختلف القطاعات السلعية خلال فترة الدراسة (٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠١١/٢٠١٢).

وفي ضوء ما سبق ذكره، توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (٣) هيكل توزيع الإستثمارات القومية علي مختلف القطاعات السلعية في مصر خلال الفترة المذكورة. حيث يتضح أن ما تم تخصيصه لقطاع الزراعة من إجمالي الإستثمارات القومية قد بلغ أدني حد له في عام (٢٠١٢/٢٠١١) حيث خصص له حوالي ٥,٤ مليار جنيه وبنسبة بلغت حوالي ٢,٢%، بعد أن كانت حوالي ٩,٦ مليار جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وبنسبة بلغت حوالي ١٤,٢% من إجمالي الإستثمارات القومية. وهذا ما يعكس أن مخصصات الإستثمارات بها خلل واضح علي مستوي القطاعات الأقتصادية في مصر، فبالرغم من أهمية هذا القطاع إلا أنه لم يخصص له القدر الكافي والمطلوب من الإستثمارات حيث عكست البيانات الانخفاض المستمر في الإستثمارات بصورة مطلقة وهذا ما أنعكس علي الإنخفاض النسبي المستمر خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد بلغت الإستثمارات المخصصة له حوالي ٦ مليار جنيه عام (٢٠٠٤/٢٠٠٣) وبنسبة بلغت حوالي ٧,٦% من إجمالي الإستثمارات القومية، وهي تمثل أدني حد خلال فترة الدراسة. وبلغ ما تم تخصيصه لهذا القطاع حوالي ٤٢ مليار جنيه عام (٢٠٠٧/٢٠٠٦) وبنسبة بلغت حوالي ٢٧% من إجمالي الاستثمارات القومية. أما بالنسبة لقطاع البترول فقد بلغ ما تم تخصيصه له حوالي ٧,٤ مليار جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وهو ما عكس الحد الأدني له وبنسبة بلغت حوالي ١١% من إجمالي الإستثمارات القومية. وتعكس بيانات الجدول تزايد ما تم تخصيصه لهذا القطاع خلال فترة الدراسة حيث بلغت حوالي ٦٢,٤ مليار جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١) وبنسبة بلغت حوالي ٢٥,٣% من إجمالي الإستثمارات القومية، حيث تضاعفت إلي ما يزيد عن ثمان مرات بالمقارنة بعام (٢٠٠٢/٢٠٠١).

جدول رقم (٣): هيكل توزيع الاستثمارات القومية علي القطاعات السلعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٢/٢٠١١) بالأسعار الجارية.

(بالمليار جنيه)

السنوات	الاستثمارات القومية الإجمالية	قطاع الزراعة والري		قطاع الصناعة		قطاع البترول*		قطاع الكهرباء		قطاع التشييد والبناء	
		الإجمالي	%	الإجمالي	%	الإجمالي	%	الإجمالي	%	الإجمالي	%
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦٧,٥١١	٩,٥٩٤	١٤,٢١	٦,٦٥١	٩,٨	٧,٤٢٧	١١,٠٠	٤,٨٤٧	٧,٢	١,٩١٠	٢,٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٨,١٠٣	٦,٤٠٤	٩,٤	٧,٤٠١	١٠,٨٧	٨,٥٨٩	١٢,٦	٣,٩١٠	٥,٧	١,٩٠٧	٢,٨
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٧٩,٥٥٦	٧,٥٥٩	٩,٥٠	٦,٠٤٥	٧,٥٩	١٢,٧١٦	١٥,٩٨	٧,٣٤٩	٩,٢٤	١,٠٨٩	١,٣٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٩٦,٤٥٦	٧,٤٢٠	٧,٦٩	١٢,٧٢٠	١٣,١٨٧	١٢,٢٢٩	١٢,٧	٧,٩٥١	٨,٢	١,١٨٩	١,٢٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١١٥,٧٤١	٨,٠٤٤	٦,٩٥	١٤,٥١٤	١٢,٥٤	٢٦,٢٥٦	٢٢,٧	٧,٩٤١	٦,٨٦	٤,١٣٦	٣,٥٧
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٥٥,٣٤٢	٧,٧٩١	٥,٠١	٤١,٩٥١	٢٧,٠٠	٢٧,٠١٢	١٧,٣٩	٧,٦٢١	٤,٩	٢,٤٧٧	١,٥٩
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٩٩,٥٣٥	٨,٠٧	٤,٠٤	٤٢,٣٠٠	٢١,١٩	٣٦,٥٥٢	١٨,٣	١٠,٧٢٥	٥,٣٧	٣,٣١٥	١,٦٦
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٩٧,١٣٧	٦,٨٦٢	٣,٤٨	٢٩,٦٩١	١٥,٠٦	٣٨,١٩٤	١٩,٣٧	١٥,٥٧٥	٧,٩	٣,٨٣٧	١,٩٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٣١,٨٢٧	٦,٧٤٣	٢,٩١	٢٥,٥٤٥	١١,٠١٨	٦١,٢٩٧	٢٦,٤٤	١٥,٨٦٣	٦,٨	٤,١٦٣	١,٧٩
٢٠١١/٢٠١٠	٢٢٩,٠٦٦	٦,٨٣٤	٢,٩٨	٢٣,٧٦٧	١٠,٣٧	٤٤,٧٢٦	١٩,٥	١٦,٨٨٠	٧,٣٦	٥,٧٦٢	٢,٥
٢٠١٢/٢٠١١	٢٤٦,٠٦٨	٥,٣٧١	٢,١٨	٢٢,٥٢٩	٩,١٥	٦٢,٣٦٦	٢٥,٣٤	١٨,٤٠١	٧,٤٨	١,٦٩٩	٠,٦٩
المتوسط	١٥٣,٠٤	٧,٣٤	٦,٢١	٢١,١٩	١٣,٤٣	٣٠,٦٧	١٨,٣	١٠,٦٤	٧,٠٠	٢,٨٦	٢,٠٠

* من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حتي عام ٢٠١٢/٢٠١١ يتضمن قطاع البترول (البترول الخام والغاز الطبيعي).

المصدر: جمعت وحسبت من :

موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي علي شبكة الإنترنت http://www.mop.gov.eg/annual.html

أما بالنسبة لقطاع الكهرباء فقد خصص له حوالي ٤ مليار جنيه عام (٢٠٠٣/٢٠٠٢) وبنسبة بلغت حوالي ٥,٧% من إجمالي الإستثمارات القومية، وكان هناك زيادة في الإستثمارات المخصصة له خلال فترة الدراسة حيث بلغت حوالي ١٨,٤ مليار جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١) وبنسبة بلغت حوالي ٧,٥% من إجمالي الإستثمارات القومية عام (٢٠١٢/٢٠١١). أما بالنسبة لقطاع التشييد والبناء فقد خصص له حوالي ٢ مليار جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وبنسبة بلغت

حوالي ٢,٨ من إجمالي الإستثمارات القومية. وإزدادت لحوالي ٥,٨ مليار جنيه عام (٢٠١١/٢٠١٠) وبنسبة بلغت حوالي ٢,٥ من إجمالي الإستثمارات القومية. إلا أنه من الملاحظ انخفاض ما تم تخصيصه لهذا القطاع عام (٢٠١٢/٢٠١١) ليبلغ حوالي ١,٧ مليار جنيه وبنسبة بلغت حوالي ٠,٧% من إجمالي الإستثمارات القومية.

وبتقدير الاتجاه الزمني العام للاستثمارات القومية علي قطاع الزراعة وجد أنها تتناقص سنوياً بحوالي ٠,٢١ مليار جنيه وبدرجة معنوية وتمثل حوالي ٢,٩% من متوسط إجمالي قيمة الاستثمارات بقطاع الزراعة. كما أن حوالي ٤٠% من إجمالي التغيرات الحادثة في قيمة الاستثمارات ترجع إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن. وبتقدير الاتجاه الزمني العام للاستثمارات القومية في قطاع الصناعة وجد أنها تزداد سنوياً زيادة معنوية تقدر بحوالي ٢,١٤ مليار جنيه وتمثل حوالي ١٠% من متوسط إجمالي قيمة الاستثمارات بقطاع الصناعة. كما أن حوالي ٣٧% من إجمالي التغيرات الحادثة في قيمة الاستثمارات ترجع إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن. وبتقدير الاتجاه الزمني العام للاستثمارات القومية في قطاع البترول وجد أنها تزداد سنوياً زيادة معنوية تقدر بحوالي ٥,٧ مليار جنيه وتمثل حوالي ١٨,٦% من متوسط إجمالي قيمة الاستثمارات بقطاع البترول. كما أن حوالي ٩٠% من إجمالي التغيرات الحادثة في قيمة الاستثمارات ترجع إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن. وبتقدير الاتجاه الزمني العام للاستثمارات القومية في قطاع الكهرباء وجد أنها تزداد سنوياً زيادة معنوية تقدر بحوالي ١,٥ مليار جنيه وتمثل حوالي ١٣,٩% من متوسط إجمالي قيمة الاستثمارات بقطاع الكهرباء. كما أن حوالي ٩٢% من إجمالي التغيرات الحادثة في قيمة الاستثمارات ترجع إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن. وبتقدير الاتجاه الزمني العام للاستثمارات القومية في قطاع التشييد والبناء وجد أنها تزداد سنوياً زيادة معنوية تقدر بحوالي ٠,٢٦ مليار جنيه وتمثل حوالي ٩,١% من متوسط إجمالي قيمة الاستثمارات بقطاع التشييد والبناء. كما أن حوالي ٣٢% من إجمالي التغيرات الحادثة في قيمة الاستثمارات ترجع إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن، جدول رقم (٤). خلاصة القول أن الاستثمارات في القطاعات السلعية غير الزراعية تزداد سنوياً زيادة معنوية، في حين أن الاستثمارات في القطاع الزراعي تتناقص وهذا نوع من عدم العدالة في توزيع الاستثمارات القومية.

ثالثاً : هيكل توزيع استثمارات القطاع العام علي القطاعات السلعية في مصر:

توضح بيانات الجدول رقم (٥) هيكل توزيع استثمارات القطاع العام علي القطاعات السلعية خلال فترة الدراسة من عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) إلي عام (٢٠١٢/٢٠١١). حيث تبين أن ما تم تخصيصه لقطاع الزراعة بلغ أقصي حد له في عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وهي أول سنة في فترة الدراسة حيث بلغ حوالي ٣,٧ مليار جنيه وبنسبة بلغت حوالي ١٠,٤% من إجمالي استثمارات القطاع العام وظلت الإستثمارات في تناقص مستمر لتبلغ حوالي ٢,٧ مليار جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١) وبنسبة بلغت حوالي ٢,٩% من إجمالي الإستثمارات العامة. أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد خصص له حوالي ٢ مليار جنيه عام (٢٠٠٤/٢٠٠٣) كحد أدني وبنسبة بلغت حوالي ٧% من إجمالي استثمارات القطاع العام، وبلغت أقصي حد له عام (٢٠١٠/٢٠٠٩) حيث خصص له حوالي ٧,٣ مليار جنيه وبنسبة بلغت حوالي ٧% من إجمالي استثمارات القطاع العام. أما بالنسبة لقطاع البترول فقد بلغ ما تم تخصيصه كحد أدني بحوالي ٠,٨ مليار جنيه عام (٢٠٠٣/٢٠٠٢) وبنسبة بلغت حوالي ٢,٥% من إجمالي استثمارات القطاع العام. وظلت استثمارات القطاع العام في هذا القطاع تتزايد بدرجة كبيرة خلال فترة الدراسة حيث بلغت حوالي ١٩ مليار جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١) وبنسبة بلغت حوالي ٢٠,٩% من إجمالي استثمارات القطاع العام.

جدول رقم (٤): معادلات الاتجاه الزمني العام لتوزيع الاستثمارات القومية علي القطاعات السلعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠١١/٢٠١٢) .

(بالمليار جنيه)

البيان	معادلة الاتجاه الزمني العام	R	R^2	F	متوسط الظاهرة (مليار جنيه)	مقدار التغير السنوي (مليار جنيه)	معدل التغير السنوي (٪)
قطاع الزراعة	ص$_{هـ}$ = ٨,٥٩ – ٠,٢١ س$_{هـ}$ (٢,٤٥-)*	٠,٦٣	٠,٤٠	*٥,٩٩	٧,٣٤	٠,٢١-	٢,٨٦-
قطاع الصناعة	ص$_{هـ}$ = ٦,٧٣ + ٢,١٤ س$_{هـ}$ (٢,٣)*	٠,٦١	٠,٣٧	*٥,٣	٢١,١٩	٢,١٤	١٠,١٠
قطاع البترول	ص$_{هـ}$ = ٣,٥٤- + ٥,٧٠ س$_{هـ}$ (٩,٢٣)**	٠,٩٥	٠,٩٠	**٨٥,١١	٣٠,٦٧	٥,٧	١٨,٥٨
قطاع الكهرباء	ص$_{هـ}$ = ١,٧٤ + ١,٤٨ س$_{هـ}$ (٩,٩٧)**	٠,٩٦	٠,٩٢	**٩٩,٤٣	١٠,٦٤	١,٤٨	١٣,٩١
قطاع التشييد والبناء	ص$_{هـ}$ = ١,٣٣ + ٠,٢٦ س$_{هـ}$ (٢,٠٧)*	٠,٥٧	٠,٣٢	*٤,٣	٢,٨٦	٠,٢٦	٩,٠٩

حيث ص$_{هـ}$ تشير إلي القيمة التقديرية للاستثمارات بالمليار جنيه بمختلف القطاعات الاقتصادية في مصر
س$_{هـ}$ تشير إلي ترتيب عنصر الزمن حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ١١.
( ) الأرقام الموجودة بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تشير إلي قيم (ت) المحسوبة.
* معنوي عند مستوي ٠,٠٥ ** معنوي عند مستوي ٠,٠١
المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بالجدول رقم (٣).

وبالنسبة لقطاع الكهرباء فقد بلغ أدني حد لما خصص من استثمارات القطاع العام في عام (٢٠٠١/٢٠٠٢) حيث بلغ حوالي ٢,٨ مليار جنيه وبنسبة بلغت حوالي ٨% من إجمالي استثمارات القطاع العام. وظلت استثمارات القطاع العام في هذا القطاع تتزايد بدرجة كبيرة خلال فترة الدراسة حيث بلغت حوالي ١٨ مليار جنيه عام (٢٠١١/٢٠١٢) وبنسبة بلغت حوالي ١٩,٩% من إجمالي استثمارات القطاع العام. أما بالنسبة لقطاع التشييد والبناء فقد أحتل المركز الأخير في استثمارات القطاع العام الموجهة له حيث بلغت حوالي ٠,٣ مليار جنيه عام (٢٠٠٣/٢٠٠٤) كحد أدني وبلغ حده الأقصي عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ليصل لحوالي مليار جنيه عام (٢٠٠٩/٢٠١٠) وبنسبة بلغت حوالي ١% من إجمالي استثمارات القطاع العام.

وبتقدير الاتجاه الزمني العام لاستثمارات القطاع العام في قطاع الزراعة وجد أنها تتناقص سنوياً بحوالي ٠,٠٧ مليار جنيه وقد ثبتت معنويتها. وبتقدير الاتجاه الزمني العام لاستثمارات القطاع العام في قطاع الصناعة وجد أنها تزداد سنوياً بحوالي ٠,٢٦ مليار جنيه ولم تثبت معنويتها.

وبتقدير الاتجاه الزمني العام لاستثمارات القطاع العام في قطاع البترول وجد أنها تزداد سنوياً زيادة معنوية تقدر بحوالي ١,٦ مليار جنيه وتمثل حوالي ١٨,٦% من متوسط إجمالي قيمة الاستثمارات بقطاع البترول. كما أن حوالي ٦٦% من إجمالي التغيرات الحادثة في قيمة الاستثمارات ترجع إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن. وبتقدير الاتجاه الزمني العام لاستثمارات القطاع العام في قطاع الكهرباء وجد أنها تزداد سنوياً زيادة معنوية تقدر بحوالي ١,٦ مليار جنيه وتمثل حوالي ١٥,٤% من متوسط إجمالي قيمة الاستثمارات بقطاع الكهرباء.

جدول رقم (٥): تطور هيكل توزيع استثمارات القطاع العام علي القطاعات السلعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٢/٢٠١١) بالأسعار الجارية.

(بالمليار جنيه)

السنوات	استثمارات القطاع العام	قطاع الزراعة والري		قطاع الصناعة		قطاع البترول		قطاع الكهرباء		قطاع التشييد والبناء	
		الإجمالي	%	الإجمالي	%	الإجمالي	%	الإجمالي	%	الإجمالي	%
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٥,٦٦٥	٣,٦٩٥	١٠,٣٦	٣,٤٦١	٩,٧	٤,٠٢٠	١١,٢٧	٢,٨٤٥	٧,٩٧	٠,٣٧٥	١,٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٤,٤٥٧	٣,٢٢٠	٩,٣	٢,٥٢٦	٧,٣٣	٠,٨٥٤	٢,٤٧	٣,٢٤٥	٩,٤١٧	٠,٤٨٧	١,٤
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٢,٤٥٦	٣,٥٥٩	٨,٣٨	٢,٠١٣	٧,٠٩	١,٤٤٨	٣,٤	٧,١٤٩	١٦,٨٣	٠,٢٨٩	٠,٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥٠,٠٣٩	٣,١٧٠	٦,٣٤	٤,٥١٢	٩,٠	٥,١٥٥	١٠,٣٠	٧,٩٥١	١٥,٨٨٩	٠,٣٥٤	٠,٧
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤٩,٤١٦	٢,٧١٠	٥,٤٨	٥,٠٣٤	١٠,١٨	٨,٣٦١	١٦,٩٢	٧,٩٤١	١٦,٠٦٩	٠,٤٢١	٠,٨
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٨,٠٤٢	٢,٤٣٤	٤,١٩	٥,٦٥٦	٩,٧	١٠,٦١٣	١٨,٢٨	٧,٦٢١	١٣,١٣٠	٠,٤٧٨	٠,٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٠,٤٥٥	٢,٨٤٩	٤,١	٥,٨٧٧	٨,٣٤	٨,٣٥٢	١١,٨٥	١٠,٧٢٥	١٥,٣	٠,٦٦٠	٠,٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٠١,٦٦١	٢,٧٤٣	٢,٦٩	٦,٩٣٦	٦,٨	٤,٦٨٦	٤,٦٠٩	١٥,٥٧٥	١٥,٣	٠,٩٣٧	٠,٩
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٠٥,٠٨٩	٢,٨٧٨	٢,٧٣	٧,٣٠٥	٦,٩٥	٢٠,٩٣٦	١٩,٧٧	١٥,٨٦٣	١٥,٠٩٤	١,٠٦٣	١,٠
٢٠١١/٢٠١٠	٨٧,٣٩٠	٣,٢٧٦	٣,٧	٤,٨٨٧	٥,٦	١١,٩٨٠	١٣,٧٠٨	١٦,٨٨٠	١٩,٣١٥	٠,١٦٢	١,١
٢٠١٢/٢٠١١	٩٢,٥٤٦	٢,٦٧٣	٢,٨٩	٣,٠٥٢	٣,٢٩	١٩,٣١٦	٢٠,٨٧	١٨,٤٠١	١٩,٨٨	٠,٨١٠	٠,٩
المتوسط	٦٦,١١	٣,٠٢	٥,٤٧	٤,٦٦	٧,٦٣	٨,٧	١٣,٠٤	١٠,٣٨	١٤,٨٣	٠,٦٢	٠,٩٢

المصدر: جمعت وحسبت من :

- موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي علي شبكة الإنترنت http://www.mop.gov.eg/annual.html

كما أن حوالي ٩٤% من إجمالي التغيرات الحادثة في قيمة الاستثمارات ترجع إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن. وبتقدير الاتجاه الزمني العام لاستثمارات القطاع العام في قطاع التشييد والبناء وجد أنها تزداد سنوياً زيادة معنوية تقدر بحوالي ٠,٠٧ مليار جنيه وتمثل حوالي ١١,٣% من متوسط إجمالي قيمة الاستثمارات بقطاع التشييد والبناء. كما أن حوالي ٧٢% من إجمالي التغيرات الحادثة في قيمة الاستثمارات ترجع إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن، جدول رقم (٦).

جدول رقم (٦): معادلات الاتجاه الزمني العام لاستثمارات القطاع العام علي القطاعات السلعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٢/٢٠١١) بالمليار جنيه.

البيان	معادلة الاتجاه الزمني العام	R	R^2	F	متوسط الظاهرة (مليار جنيه)	مقدار التغير السنوي (مليار جنيه)	معدل التغير السنوي (٪)
قطاع الزراعة	ص$_{هـ}$ = ٣,٤٤ – ٠,٠٧ س$_{هـ}$ (٢,١٦-)*	٠,٥٨	٠,٣٤	٤,٦٥*	٣,٠٢	٠,٠٧-	٢,٣٢-
قطاع الصناعة	ص$_{هـ}$ = ٣,٠٨ + ٠,٢٦ س$_{هـ}$ (١,٤٧)*	٠,٥٠	٠,٢٥	٣,٠١	٤,٦٦	٠,٢٦	٥,٥٨
قطاع البترول	ص$_{هـ}$ = ١,٠٤- + ١,٦٢ س$_{هـ}$ (٤,١٤)**	٠,٨١	٠,٦٦	١٧,٣**	٨,٧	١,٦٢	١٨,٦٢
قطاع الكهرباء	ص$_{هـ}$ = ٠,٧٦- + ١,٦٠ س$_{هـ}$ (١١,٧٥)**	٠,٩٧	٠,٩٤	١٤٠,٣٦**	١٠,٣٨	١,٦٠	١٥,٤١
قطاع التشييد والبناء	ص$_{هـ}$ = ٠,١٩٦ + ٠,٠٧ س$_{هـ}$ (٤,٨٠)**	٠,٨٥	٠,٧٢	٢٣,٠٨**	٠,٦٢	٠,٠٧	١١,٢٩

حيث ص$_{هـ}$ تشير إلي القيمة التقديرية للاستثمارات بالمليار جنيه بمختلف القطاعات السلعية في مصر

س$_{هـ}$ تشير إلي ترتيب عنصر الزمن حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ١١.

( ) الأرقام الموجودة بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تشير إلي قيم (ت) المحسوبة.

* معنوي عند مستوي ٠,٠٥ ** معنوي عند مستوي ٠,٠١

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بالجدول رقم (٥).

رابعاً: هيكل توزيع استثمارات القطاع الخاص علي القطاعات السلعية في مصر:

تشير بيانات الجدول رقم (٧)، لما تم تخصيصه من استثمارات القطاع الخاص لقطاع الزراعة خلال فترة الدراسة ففي عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) والخاص بأول سنوات الدراسة قد بلغ حوالي ٥,٩ مليار جنيه وبنسبة بلغت حوالي ١٨,٥% من إجمالي استثمارات القطاع الخاص، وهو يمثل أقصي حد لما تم تخصيصه لقطاع الزراعة من استثمارات القطاع الخاص وخلال السنوات التالية انخفض ما خصص لقطاع الزراعة بصورة مطلقة تقريباً وأنعكس أثر ذلك في انخفاض نسبة ما تمثله من استثمارات القطاع الخاص حيث بلغ حوالي ٢,٧ مليار جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١) وبنسبة بلغت حوالي ١,٧% من إجمالي استثمارات القطاع الخاص.

جدول رقم (٧): تطور هيكل توزيع استثمارات القطاع الخاص علي القطاعات السلعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٢/٢٠١١).

(بالأسعار الجارية وبالمليار جنيه)

السنوات	استثمارات القطاع الخاص	قطاع الزراعة والري		قطاع الصناعة		قطاع البترول		قطاع الكهرباء*		قطاع التشييد والبناء	
		الإجمالي	%	الإجمالي	%	الإجمالي	%	الإجمالي	%	الإجمالي	%
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣١,٨٤٦	٥,٨٩٨	١٨,٥	٣,١٩٠	١٠,٠	٣,٤٠٨	١٠,٧	٢,٠٠٢	٦,٣	١,٥٣٥	٤,٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٣,٦٤٦	٣,١٨٣	٩,٥	٤,٨٧٥	١٤,٥	٧,٧٣٥	٢٣,٠	٠,٦٦٥	٢,٠	١,٤٢٠	٤,٢
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٧,١٠٠	٤,٠٠٠	١٠,٨	٤,٠٣٢	١٠,٩	١١,٢٦٨	٣٠,٤	٠,٢٠٠	٠,٥	٠,٨٠٠	٢,٢
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٦,٤١٧	٤,٢٥٠	٩,١	٨,٢٠٨	١٧,٧	١٢,٠٧٥	٢٦,٠	–	–	٠,٨٣٥	١,٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٦٦,٣٢٥	٥,٢٤٤	٧,٩	٩,٤٨٠	١٤,٣	١٧,٨٩٥	٢٧,٠	–	–	٣,٧١٥	٥,٦
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٩٧,٣٠٠	٥,٣٥٧	٥,٥	٣٦,٢٩٥	٣٧,٣	١٦,٣٩٩	١٦,٨	–	–	٢,٠٠٠	٢,٠
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٢٩,٠٨٠	٥,٢٢٣	٤,٠	٣٦,٤٢٣	٢٨,٢	٢٨,٢٠٠	٢١,٨	–	–	٢,٦٥٥	٢,٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٥,٤٧٦	٤,١١٩	٤,٣	٢٢,٧٥٥	٢٣,٨	٣٣,٥٠٨	٣٥,٠	–	–	٢,٩٠٠	٣,٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٢٦,٧٣٨	٣,٨٦٥	٣,٠	١٨,٣٠	١٤,٤	٤٠,٣٦١	٣١,٨	–	–	٣,١٠٠	٢,٤
٢٠١١/٢٠١٠	١٤١,٦٧٦	٣,٥٥٨	٢,٥	١٨,٨٨٠	١٣,٣	٣٢,٧٤٦	٢٣,١	–	–	٤,٨٠٠	٣,٤
٢٠١٢/٢٠١١	١٥٣,٥٢٣	٢,٦٩٨	١,٧	١٩,٤٧٧	١٢,٧	٤٣,٠٥٠	٢٨,٠	–	–	٠,٨٩٠	٠,٦
المتوسط	٨٧,٢	٤,٣١	٦,٥	١٦,٥٤	١٧,٩	٢٢,٤٢	٢٤,٨٧	–	–	٢,٢٤	٢,٩١

* (–) غير متاحة.

المصدر: جمعت وحسبت من :

- موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي علي شبكة الإنترنت http://www.mop.gov.eg/annual.html

أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد بلغ ما تم تخصيصه من استثمارات القطاع الخاص عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) حوالي ٣,٢ مليار جنيه وبنسبة بلغت حوالي ١٠% من إجمالي استثمارات القطاع الخاص وإزداد ما تم تخصيصه لقطاع الصناعة بصورة مطلقة خلال معظم سنوات الدراسة حيث بلغت حوالي ٣٦,٤ مليار جنيه من إجمالي استثمارات القطاع الخاص في عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧) وبنسبة بلغت حوالي ٢٨%. أما بالنسبة لما تم تخصيصه من استثمارات القطاع الخاص لقطاع البترول عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) بلغ حوالي ٣,٤ مليار جنيه وبنسبة بلغت حوالي ١٠,٧% من إجمالي استثمارات القطاع الخاص، وتزايدت الإستثمارات المخصصة له خلال سنوات الدراسة حتي بلغت حوالي ٤٣ مليار جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١) وبنسبة بلغت حوالي ٢٨% من إجمالي استثمارات القطاع الخاص، أما بالنسبة لقطاع التشييد والبناء فقد أحتل المركز الأخير في مخصصات الإستثمار به حيث بلغت حوالي ٠,٩ مليار جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١) وبنسبة بلغت حوالي ٠,٦% من إجمالي استثمارات القطاع الخاص.

وبتقدير الاتجاه الزمني العام لاستثمارات القطاع الخاص في قطاع الزراعة وجد أنها تتناقص سنوياً بحوالي ٠,١٤ مليار جنيه ولم تثبت معنويتها. وبتقدير الاتجاه الزمني العام للاستثمارات في قطاع الصناعة وجد أنها تزداد سنوياً بحوالي ٢,١٥ مليار جنيه وقد ثبتت

معنويتها إحصائياً. كما أن حوالي ٣٦% من إجمالي التغيرات الحادثة في قيمة الاستثمارات يعكسها عنصر الزمن.

وبتقدير الاتجاه الزمني العام للاستثمارات بقطاع البترول وجد أنها تزداد سنوياً زيادة معنوية تقدر بحوالي ٣,٩٩ مليار جنيه وتمثل حوالي ١٧,٨% من متوسط إجمالي قيمة الاستثمارات. كما أن حوالي ٩٣% من إجمالي التغيرات الحادثة في قيمة الاستثمارات يعكسها عنصر الزمن. وبتقدير الاتجاه الزمني العام للاستثمارات بقطاع التشييد والبناء وجد أنها تزداد سنوياً بحوالي ٠,١٨ مليار جنيه ولم تثبت معنويتها إحصائياً، جدول رقم (٨).

جدول رقم (٨): معادلات الاتجاه الزمني العام لاستثمارات القطاع الخاص علي القطاعات السلعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٢/٢٠١١) بالمليار جنيه.

البيان	معادلة الاتجاه الزمني العام	R	R^2	F	متوسط الظاهرة (مليار جنيه)	مقدار التغير السنوي (مليار جنيه)	معدل التغير السنوي (٪)
قطاع الزراعة	ص$_{هـ}$ = ٥,١٤ – ٠,١٤ س$_{هـ}$ (١,٥٤-)	٠,٤٦	٠,٢١	٢,٣٦	٤,٣١	٠,١٤-	٣,٢٥-
قطاع الصناعة	ص$_{هـ}$ = ٣,٦٥ + ٢,١٥ س$_{هـ}$ (٢,٢٢)*	٠,٦٠	٠,٣٦	٤,١٥*	١٦,٥٤	٢,١٥	١٢,١٠
قطاع البترول	ص$_{هـ}$ = ١,٥١- + ٣,٩٩ س$_{هـ}$ (١١,١٨)**	٠,٩٧	٠,٩٣	١٢٤,٩٥**	٢٢,٤٢	٣,٩٩	١٧,٨٠
قطاع الكهرباء	(-) بيانات غير متاحة بدء من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤						
قطاع التشييد والبناء	ص$_{هـ}$ = ١,١٤ + ٠,١٨ س$_{هـ}$ (١,٥٨)	٠,٤٧	٠,٢٣	٢,٥٠	٢,٢٤	٠,١٨	٨,٠٤

حيث ص$_{هـ}$ تشير إلي القيمة التقديرية للاستثمار بالمليار جنيه القطاع الخاص بالقطاعات السلعية في مصر
س$_{هـ}$ تشير إلي ترتيب عنصر الزمن حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ١١.
( ) الأرقام الموجودة بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تشير إلي قيم (ت) المحسوبة.
* معنوي عند مستوي ٠,٠٥ ** معنوي عند مستوي ٠,٠١
المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بالجدول رقم (٧).

خامساً: معايير /أو مقاييس الكفاءة للقطاعات السلعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٢/٢٠١١):

مفهوم الكفاءة :

تعبر الكفاءة عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات ، وتطبق في علاقات مختلفة وفقاً للمشكلة موضع الدراسة، فقد تهتم بتحديد توليفة المدخلات التي تعطي أقصي كمية من المنتج. كما قد تستخدم في التعبير عن أقصي ربح ممكن من المزرعة في ضوء أسعار المدخلات والمخرجات كما قد تعني إنتاج أقصي منتج إجتماعي في الاقتصاد ككل في ضوء الموارد المتاحة[١]. وسوف يتناول هذا الجزء من الدراسة تطبيق بعض المعايير /أو المقاييس لقياس كفاءة مختلف القطاعات السلعية في مصر.

(أ) متوسط قيمة إنتاجية العامل بالأسعار الجارية:

يعكس هذا المعيار متوسط قيمة إنتاجية العامل، ويوضح الجدول رقم (٩)، التطور الحادث في متوسط قيمة إنتاجية العامل في قطاع الزراعة حيث بلغ هذا المعيار حوالي ١١٠٨٢ جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وإرتفع إلي حوالي ٣٧٣٢٤ جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١)، وتحقيق زيادة بلغت حوالي ٢٣٦,٨% . أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد بلغ حوالي ٣٠٠٦٦ جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وارتفع إلي حوالي ٧٤٤٧٧ جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١)، وتحقيق زيادة بلغت

(١) داليا حامد جودة الشويخ ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الزراعية علي التنمية الاقتصادية لقطاع الزراعة في مصر، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٦، ص ١٦٤.

حوالي ١٤٧,٧%. أما بالنسبة لقطاع البترول فقد بلغ حوالي ٤٩٦٢٢٦ جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وإرتفع إلي حوالي ١٧٤٢١٨١ جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١)، وتحقيق زيادة بلغت حوالي ٢٥١%. أما بالنسبة لقطاع الكهرباء فقد بلغ حوالي ٣٩٥٥٢ جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وارتفع إلي حوالي ٥٨٥٨٩ جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١)، وتحقيق زيادة بلغت حوالي ٤٨%. أما بالنسبة لقطاع التشييد والبناء فقد بلغ حوالي ١١٨٠٩ جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وإرتفع حوالي ٣٤٤٩٣ جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١)، وتحقيق زيادة بلغت حوالي ١٩٢,١%.وقد عكس هذا المعيار ارتفاع متوسط قيمة إنتاجية العامل في كل القطاعات السلعية وبما أنعكس أثره في ارتفاع قيمة الناتج الكلي خلال فترة الدراسة، إلا أنه من الملاحظ احتلال قطاع الزراعة للمركز الأول في معدل التطور بتحقيق زيادة بلغت حوالي ٢٣٦,٨% ، تلاه قطاع البترول بتحقيق زيادة بلغت حوالي ٢٥١%، تلاه قطاع التشييد والبناء بتحقيق زيادة بلغت حوالي ١٩٢,١%، تلاه قطاع الصناعة بتحقيق زيادة بلغت حوالي ١٤٧,٧%، وأحتل قطاع الكهرباء المركز الأخير بتحقيق زيادة بلغت حوالي ٤٨% وذلك خلال فترة الدراسة ما بين عامي (٢٠٠٢/٢٠٠١) ، (٢٠١٢/٢٠١١). أما بالنسبة لمتوسط فترة الدراسة فقد أخذ قطاع البترول المركز الأول، ثم تلاه قطاع الكهرباء ، ثم قطاع الصناعة، ثم قطاع الزراعة، وأخيراً قطاع التشييد والبناء. حيث بلغ متوسط قيمة إنتاجية العامل بتلك القطاعات ١,٠٤ مليون جنيه، ٥٣,٨ ألف جنيه ، ٤٩,٦٨ ألف جنيه، ٢٠,٢ ألف جنيه ، ١٩,٩٩ ألف جنيه بتلك القطاعات المذكورة، علي الترتيب.

(ب) معامل التوظف أو معامل رأس المال المستثمر بالنسبة للعامل:

توضح بيانات الجدول رقم (١٠)، أن هذا المعامل بلغ في قطاع الزراعة حوالي ١٩٢٩,٦ جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وكان هذا أعلي معدل له خلال فترة الدراسة وعكس إنخفاضاً ملحوظاً في معظم سنوات الدراسة وبلغ حوالي ٩١٩,٥ جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١)، وبلغ هذا الانخفاض حوالي ٥٢,٤%. أما في قطاع الصناعة فقد بلغ حوالي ٣١٤٩ جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١)، وإزداد إلي حوالي ١٦٥٣٢ جنيه عام (٢٠٠٧/٢٠٠٦) وذلك بزيادة بلغت حوالي ٤٢٥%، وتناقص المعدل تدريجياً إلي أن بلغ حوالي ٧٠٣٨,١ جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١)، وبزيادة بلغت حوالي ١٢٣,٥%. أما في قطاع البترول فقد بلغ حوالي ١٤٠١٣٢ جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١)، وإزداد إلي حوالي ٤٧٥٧١٣,٢ جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١)، وبزيادة بلغت حوالي ٢٣٩,٥%.

جدول رقم (٩): تطور متوسط قيمة إنتاجية العامل بالقطاعات السلعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١١/٢٠١٠).

السنوات	متوسط قيمة إنتاجية العامل بالجنيه** (بالأسعار الجارية)				
	الزراعة	الصناعة	البترول	الكهرباء	التشييد والبناء
٢٠٠٢/٢٠٠١	١١٠٨٢	٣٠٠٦٦	٤٩٦٢٢٦	٣٩٥٥٢	١١٨٠٩
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١١٦٣٨	٣٣١٨٠	٥٦٩٣٦٩	٤٣٣٨٢	١٢٠٧٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٢٥٤٩	٣٧٠٧٥	٦٩٠٠٤٩	٤٥٨٧٨	١١٨٨٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣٤١٨	٣٨٥١١	٨٤٢٨٧٨	٤٧٩١٧	١٢٨٧٤
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٤٣٨٧	٤٠٥٣٤	٨٣٦٦٠١	٥٣٠٦١	١٣٦٢٧
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٥٣٣٨	٤٥١١٤	٩٩٣٣٦٣	٥٩٧٣١	١٥٦٠٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٨٢٢	٥٢٣٩٣	١٢٦٧٢٩٨	٦٥١٣١	١٩١١٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٤٤٣٦	٦٠٧٠١	١٢٢٣١٤٠	٨٣٣٣٣	٢٦٨٢٩
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٨٢٩٥	٦٤٧١٠	١٢٩٤٥٣١	٤٥٨٤٦	٢٩٤٦٨
٢٠١١/٢٠١٠	٣٢٨٤٩	٦٩٦٧٧	١٤٤٤٤٤٤	٤٩٧٠٤	٣٢٠٨٥
٢٠١٢/٢٠١١*	٣٧٣٢٢	٧٤٤٧٧	١٧٤٢١٨١	٥٨٥٨٩	٣٤٤٩٣
المتوسط	٢٠١٩٤	٤٩٦٧٦	١٠٣٦٣٧١	٥٣٨٢٩	١٩٩٨٨

* مستهدف ** يتم تقدير هذا المعيار بتطبيق المعادلة التالية(١):

قيمة الإنتاج الكلي بالأسعار الجارية في سنة ما في قطاع ما ، ارتفاع قيمة المعيار يعنى زيادة الكفاءة، نظراً لأن معدل

(١) راجع في ذلك: أحمد محمود عبد العزيز، إنجازات ومعوقات التنمية الاقتصادية الزراعية في مصر، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط ، ١٩٨٨، ص ٦٥.

عدد العمال في نفس السنة لهذا القطاع

التطور في قيمة الإنتاج أكبر من معدل التطور في عدد العمال.

المصدر: جمعت وحسبت من الجداول أرقام (١٧) ، (١٩) .

جدول رقم (١٠): تطور معامل التوظف أو معامل رأس المال المستثمر بالنسبة للعامل بالقطاعات السلعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠١٠/٢٠١١) بالأسعار الجارية (بالجنيه).

السنوات	معامل التوظف**				
	الزراعة	الصناعة	البترول	الكهرباء	التشييد والبناء
٢٠٠١/٢٠٠٢	١٩٢٩,٦	٣١٤٩,١	١٤٠١٣٢,١	٣٦١٧١,٦	١٤٢٧,٥
٢٠٠٢/٢٠٠٣	١٢٧٦,٢	٣٤٠٢,٨	١٥٤٧٥٦,٧	٢٨٧٥٠,٠	١٣٨٦,٩
٢٠٠٣/٢٠٠٤	١٤٨٦,٨	٢٦٨١,٩	٢٠٧٤٣٨,٨	٥٢٦٨١,٠٠	٧٧٥,١
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٤٣٨,٨	٥٤٤٥,٢	١٧٩٥٧٤,٠	٥٥٢١٥,٣	٨٢٧,٤
٢٠٠٥/٢٠٠٦	١٥٣٦,٨	٥٩٦٠,٥	٣٤٣٢١٥,٦	٥٤٠٩٤,٠	٢٨٠٤,١
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٤٦٠,٩	١٦٥٣٢,٤	٣٠٠١٣٣,٣	٥١١٤٧,٧	١٦٢٤,٢
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٤٨٧,٠	١٥٩٥٠,٢	٣٤٨١١٤,٢	٧٠٥٥٩,٢	٢٠٩٨,١
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٢٣٧,٥	١٠٦٠٤,٧	٣١٥٦٥٢,٨	٩٩٦٤٨,١	٢٣٣٩,٦
٢٠٠٩/٢٠١٠	١١٨٥,١	٨٥٢٠,٧	٤٧٨٨٨٢,٨	٤٨٨٠٩,٢	٢٣٣٢,٢
٢٠١٠/٢٠١١	١١٨١,٥	٧٥٩٣,٣	٣٣١٣٠٣,٧	٤٩٩٤٠,٨	٣٠٨١,٣
٢٠١١/٢٠١٢*	٩١٩,٥	٧٠٣٨,١	٤٧٥٧١٣,٢	٥٦٤٤٤,٨	٨٦٩,٥
المتوسط	١٣٧٦,٣	٧٨٩٨,١	٢٩٧٧١٩,٨	٥٤٨٦٠,٢	١٧٧٨,٧

* مستهدف ** معامل التوظف[١] =

إجمالي قيمة رأس المال المستثمر بالأسعار الجارية في سنة ما في قطاع ما / عدد العمال في نفس السنة لهذا القطاع ، كلما إزدادت قيمته (التكلفة الإستثمارية لتوظيف العمال) ، كلما عكس انخفاض في الكفاءة.

المصدر: جمعت وحسبت من الجداول أرقام (٣) ، (١٧).

أما في قطاع الكهرباء فقد بلغ حوالي ٣٦١٧١,٦ عام (٢٠٠١/٢٠٠٢) وقد أرتفع إلي حوالي ٩٩٦٤٨ جنيه عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩) وبزيادة بلغت حوالي ١٧٥,٥%، ثم أنخفض بعد ذلك في عام (٢٠١١/٢٠١٢) ليصل إلي حوالي ٥٦٤٤٤,٨ جنيه وبزيادة بلغت حوالي ٥٦% عن عام (٢٠٠١/٢٠٠٢). أما في قطاع التشييد والبناء فقد بلغ حوالي ١٤٢٧,٥ جنيه عام (٢٠٠١/٢٠٠٢) وإرتفع إلي ٣٠٨١,٣ جنيه عام (٢٠١٠/٢٠١١) بزيادة بلغت حوالي ١١٥,٨%. إلا أنه انخفض إلي حوالي ٨٦٩,٥ جنيه عام (٢٠١١/٢٠١٢)، وبلغ هذا الانخفاض حوالي ٣٩% عن عام (٢٠١١/٢٠١٢).

وطبقاً لهذا المعيار الذي يعكس انخفاض في الكفاءة كلما زادت قيمته نجد أن قطاع الزراعة وقطاع التشييد والبناء قد عكس كل منهما أعلي كفاءة حيث بلغت نسبة انخفاض هذا المعامل حوالي ٥٢,٤% ، حوالي ٣٩% في كل منهما علي الترتيب. وأيضاً عكس كلا من قطاع الزراعة وقطاع التشييد والبناء أعلي كفاءة خلال متوسط فترة الدراسة حيث بلغ معامل التوظف بقطاع الزراعة حوالي ١٣٧٦ جنيه، وقطاع التشييد والبناء ١٧٧٨,٧ جنيه، وقطاع الكهرباء ٥٤٨٦٠ جنيه وقطاع الصناعة ٧٨٩٨ جنيه، وأخيراً قطاع البترول حيث بلغ حوالي ٢٩٧٧١٩ جنيه.

(ج) معدل الإستثمار:

هذا المعدل يوضح حجم الإستثمار اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج ، حيث توضح بيانات الجدول رقم (١١) أن هذا المعدل بلغ حوالي ٠,١٧ عام (٢٠٠١/٢٠٠٢) وانخفض في معظم سنوات الدراسة ليصل إلي ٠,٠٢ عام (٢٠١١/٢٠١٢) وهذا ما يعكس كفاءة الاستثمار في قطاع الزراعة. وذلك بإستثناء الأعوام (٢٠٠٣/٢٠٠٤)، (٢٠٠٤/٢٠٠٥)،

[٢] راجع في ذلك: داليا حامد جودة الشويخ ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الزراعية علي التنمية الاقتصادية لقطاع الزراعة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ١١٩.

(٢٠٠٦/٠٢٠٠٥) حيث بلغ هذا المعامل ٠,١٢ بتلك السنوات. أما في قطاع الصناعة فقد بلغ هذا المعدل ٠,١ في عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) ، وعام (٢٠١٢/٢٠١١) بإستثناء بعض السنوات. أما في قطاع البترول بلغ هذا المعدل ٠,٢٨ ، ٠,٢٧ خلال عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وعام (٢٠١٢/٢٠١١) علي الترتيب ومحققاً إرتفاعاً في بعض سنوات الدراسة. أما في قطاع الكهرباء فقد بلغ هذا المعدل ٠,٩ ، ١,٠ خلال عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وعام (٢٠١٢/٢٠١١) علي الترتيب وكان أعلي من الواحد الصحيح في معظم سنوات الدراسة. أما بالنسبة لقطاع التشييد والبناء فقد بلغ هذا المعدل ٠,١ ، ٠,٠٢ خلال عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وعام (٢٠١٢/٢٠١١) علي الترتيب.

وبذلك يتضح تحقيق الاستثمارات لأعلي كفاءة في كل من قطاع الزراعة وقطاع التشييد والبناء خلال فترة الدراسة.

(د) العائد علي الإستثمار:

يوضح العائد علي الاستثمار قيمة الناتج المتولد من وحدة واحدة من الاستثمار. وتوضح بيانات الجدول رقم (١٢) أن معامل العائد علي الاستثمار بلغ ٥,٧ جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وأخذ إتجاهاً تصاعدياً في كل سنوات الدراسة بإستثناء عام (٢٠٠٤/٢٠٠٣) وبلغ ٤٠,٦ جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١) وهذا ما يعكس كفاءة الاستثمار في قطاع الزراعة. أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد بلغ هذا المعامل ٩,٥ جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وارتفع إلي ١٠,٦ جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١). وبالنسبة لقطاع البترول بلغ هذا المعدل حوالي ٣,٥ جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وإزداد قليلاً خلال فترة الدراسة حيث بلغ ٣,٧ جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١). أما في قطاع الكهرباء فقد أنخفض هذا المعامل من ١,١ جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) إلي ١,٠ جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١. وحقق أقل معدل بالنسبة لكل القطاعات. أما بالنسبة لقطاع التشييد والبناء فقد إرتفع من ٨,٤ جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) إلي حوالي ٣٩,٧ جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١) وهذا ما يعكس إحتلال كل من قطاع الزراعة والتشييد والبناء لتحقيق أعلي كفاءة ثم تلاها كل من قطاع الصناعة والبترول والكهرباء علي الترتيب.

جدول رقم (١١): تطور معدل الاستثمار بالقطاعات السلعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٢/٢٠١١). (بالأسعار الجارية بالجنيه)

السنوات	معدل الاستثمار				
	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع البترول	قطاع الكهرباء	قطاع التشييد والبناء
٢٠٠٢/٢٠٠١	٠,١٧	٠,١	٠,٢٨	٠,٩	٠,١٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٠,١١	٠,١	٠,٢٨	٠,٧	٠,١٢
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٠,١٢	٠,١	٠,٣٠	١,١	٠,١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٠,١٢	٠,١٤	٠,٢١	١,٤	٠,١
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٠,١٢	٠,١٥	٠,٤١	١,٠	٠,٢
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٠,١٠	٠,٣٧	٠,٣	٠,٨	٠,١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٠,١٠	٠,٣٠	٠,٢٧	١,١	٠,١٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٠,٠٥	٠,١٨	٠,٢٦	١,٢	٠,١٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	٠,٠٤	٠,١٣	٠,٣٧	١,١	٠,١
٢٠١١/٢٠١٠	٠,٠٣	٠,١١	٠,٢٣	١,٠	٠,١
٢٠١٢/٢٠١١	٠,٠٢	٠,١٠	٠,٢٧	١,٠	٠,٠٢
المتوسط	٠,٠٩	٠,١٦	٠,٢٩	١,١	٠,٠٨

* معدل الاستثمار[١] = قيمة الاستثمار في سنة ما لقطاع ما / قيمة الناتج الإجمالي في نفس السنة لهذا القطاع ، انخفاض قيمة معدل الاستثمار عن الواحد الصحيح

[١][٢] راجع في ذلك: جابر أحمد بسيوني (دكتور)، أحمد إسماعيل مصطفي غزالة (دكتور)، ممدوح البدري محمد (دكتور)، نموذج قياس لكفاءة الاستثمار القومي والاستثمار الزراعي في جمهورية مصر العربية، المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين، ١٤-١٥ أكتوبر ، ٢٠٠٩ ، ص ٢.

يعكس كفاءة في الاستثمار الزراعي والعكس عند زيادة هذا المعدل.
المصدر: جمعت وحسبت من الجداول أرقام (٣) ، (١٩)

جدول رقم (١٢): العائد علي الاستثمار بالقطاعات السلعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٢/٢٠١١). (بالأسعار الجارية بالجنيه)

السنوات	العائد علي الاستثمار*				
	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع البترول	قطاع الكهرباء	قطاع التشييد والبناء
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥,٧	٩,٥	٣,٥	١,١	٨,٣
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٩,١	٩,٧	٣,٦	١,٥	٨,٧
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٨,٤	١٣,٨	٣,٢	٠,٩	١٥,٢
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٩,٣	٧,١	٤,٩	٠,٩	١٥,٤
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٩,٤	٦,٨	٥,٠	١,٠	٤,٨
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٠,٥	٢,٧	٣,٢	١,٢	٩,٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٤,٠	٣,٣	٣,٦	٠,٩	٩,١
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٩,٧	٥,٥	٣,٩	٠,٨	١١,٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٣,٩	٧,٦	٢,٧	٠,٩	١٢,٦
٢٠١١/٢٠١٠	٢٧,٨	٩,١	٤,٣	١,٠	١٠,٤١
٢٠١٢/٢٠١١	٤٠,٦	١٠,٦	٣,٧	١,٠	٣٩,٧
المتوسط	١٦,٢	٧,٨	٣,٨	١,٠	١٣,٢

* العائد علي الاستثمار[٢] = قيمة الناتج المحلي في سنة ما لقطاع ما / قيمة الاستثمار في نفس السنة لهذا القطاع ، ارتفاع قيمة العائد علي الاستثمار عن الواحد صحيح يعكس كفاءة كفاءة في الاستثمار، ويعتبر معكوس معدل الاستثمار.
المصدر: جمعت وحسبت من الجداول أرقام (١٩) ، (٣)

سادساً: معايير/ أو مقاييس كفاءة قطاع الزراعة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١١/٢٠١٠):

سوف يتناول هذا الجزء من الدراسة إلقاء الضوء علي كفاءة قطاع الزراعة بتطبيق المعايير التالية:

(أ) متوسط إنتاجية العامل بالقيمة المضافة بالأسعار الجارية:

يقيس هذا المعيار متوسط إنتاجية العامل بالقيمة المضافة (الدخل المحقق)، حيث يتم استبعاد تكاليف قيمة مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج الكلي، وتعكس بيانات الجدول رقم (١٣) أن هذا المعيار بلغ حوالي ١٠٧٨٠ جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وأخذ إتجاها تصاعدياً في كل سنوات الدراسة بإستثناء عام (٢٠١٠/٢٠٠٩) فقط حيث بلغ حوالي ٢٤٢٧٠,٦ جنيه وبلغ حوالي ٣٠٧٦٥,٣ جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١) وهو ما عكس زيادة في كفاءة قطاع الزراعة.

جدول رقم (١٣): متوسط إنتاجية العامل بقطاع الزراعة بالقيمة المضافة (الدخل المحقق) بالأسعار الجارية خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٢/٢٠١١). (بالجنيه)

السنوات	متوسط إنتاجية العامل بقطاع الزراعة*
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٠٧٨٠,٣
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٢٠٥٥,١
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٣٤٧٣,٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٥٩٩٧,٧
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٧٧٤٩,٣
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٩٢٠١,٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢١٤٢٩,٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٤٦٥٢,٨
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٤٢٧٠,٦
٢٠١١/٢٠١٠	٢٦٠٥٤,٦
٢٠١٢/٢٠١١	٣٠٧٦٥,٣
المتوسط	١٩٦٧٥

* متوسط إنتاجية العامل[١] =

[١] راجع في ذلك : أحمد عبد العزيز، إنجازات ومعوقات التنمية الاقتصادية الزراعية في مصر، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٥.

إجمالي القيمة المضافة (الدخل المحقق) في سنة ما / عدد العمال في نفس السنة ، ارتفاع قيمة المؤشر يعكس زيادة في الكفاءة

المصدر: جمعت وحسبت من الجداول أرقام (١٧) ، (١٨)

(ب) معامل إنتاجية وحدة مستلزمات الإنتاج بالأسعار الجارية:

يعكس هذا المعيار الزيادة في الدخل المحقق نتيجة زيادة مستلزمات الإنتاج. وتوضح بيانات الجدول رقم (١٤) أن إنتاجية وحدة مستلزمات الإنتاج بالأسعار الجارية في قطاع الزراعة بلغت حوالي ٢,٥ جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١. وبلغت حوالي ٢,٦ جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١) وبزيادة بلغت حوالي ٤%. ومن الملاحظ أن هذا المعامل قد بلغ حوالي ٢,٩ جنيه خلال عامي (٢٠٠٧/٢٠٠٦) ، (٢٠٠٨/٢٠٠٧) علي الترتيب.

(ج) معامل التوطن:

يوضح معامل التوطن مدي مساهمة قطاع الزراعة في توليد الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للاستثمار الزراعي، وذلك من خلال قياس كفاءة الاستثمار الزراعي. ومن بيانات الجدول رقم (١٥) يتضح أن الاستثمار في قطاع الزراعة قد حقق زيادة في الكفاءة خلال سنوات الدراسة. حيث انخفض هذا المعامل من حوالي ٠,٨٢ جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) إلي حوالي ٠,١٣ جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١).

جدول رقم (١٤): تطور إنتاجية وحدة مستلزمات الإنتاج بقطاع الزراعة في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلي عام ٢٠١٢/٢٠١١. (بالأسعار الجارية والجنيه)

السنوات	صافي الدخل الزراعي (١)	قيمة مستلزمات الإنتاج (٢)	إنتاجية وحدة مستلزمات الإنتاج الزراعي (١) ÷ (٢)
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥٣,٦	٢١,١	٢,٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٠,٥	٢٣,٨	٢,٥
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦٨,٥	٢٨,٣	٢,٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٨٢,٥	٢٩,٣	٢,٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٩٢,٩	٣٤,١	٢,٧
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٠٢,٤	٣٥,٠	٢,٩
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١١٦,٣	٣٩,٦	٢,٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٣٦,٧	٤٨,٩	٢,٨
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٣٨,١	٥١,٤	٢,٧
٢٠١١/٢٠١٠	١٥٠,٧	٥٨,٦	٢,٦
٢٠١٢/٢٠١١	١٧٩,٧	٧٠,٣	٢,٦
المتوسط	١٠٧,٤	٤٠,٠	٢,٧

* معامل إنتاجية وحدة مستلزمات الإنتاج[١] =

إجمالي القيمة المضافة (الدخل المحقق) في سنة ما / إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج بالأسعار الجارية في نفس السنة

ارتفاع قيمة هذا المعامل يعكس زيادة في الكفاءة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للتخطيط الزراعي، الإدارة العامة للموارد الاقتصادية الزراعية ، الدخل الزراعي القومي، أعداد مختلفة ٢٠٠١-٢٠١٢.

[١] راجع في ذلك : أحمد عبد العزيز، إنجازات ومعوقات التنمية الاقتصادية الزراعية في مصر، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٠.

جدول رقم (١٥): تطور معامل التوطن بقطاع الزراعة بمصر خلال الفترة من عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلي عام ٢٠١١/٢٠١٢. (بالأسعار الجارية وبالجنيه)

السنوات	الاستثمار الزراعي / الاستثمار القومي (١)	قيمة الناتج الزراعي/ قيمة الناتج المحلي الإجمالي (٢)	معامل التوطن* (١) ÷ (٢)
٢٠٠١/٢٠٠٢	٠,١٤	٠,١٧	٠,٨٢
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٠,١	٠,١٦	٠,٦٢
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٠,١	٠,١٤	٠,٧١
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٠,١	٠,١٤	٠,٧١
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٠,٠١	٠,١٣	٠,٠٨
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٠,٠٥	٠,١١	٠,٤٥
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٠,٠٤	٠,١٣	٠,٣١
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٠,٠٣	٠,١٤	٠,٢١
٢٠٠٩/٢٠١٠	٠,٠٣	٠,١٤	٠,٢١
٢٠١٠/٢٠١١	٠,٠٣	١,٤٥	٠,٠٢
٢٠١١/٢٠١٢	٠,٠٢	٠,١٥	٠,١٣

** معامل التوطن[١] = الاستثمار الزراعي في سنة ما / الاستثمار القومي ، قيمة الناتج المحلي الزراعي في نفس السنة / قيمة الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة

انخفاض قيمة معامل التوطن عن الواحد الصحيح يعكس كفاءة الاستثمار الزراعي.

المصدر: جمعت وحسبت من:
- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي علي شبكة الإنترنت: http://www.mop.gov.eg/annual.html.

(د) مضاعف الاستثمار:

يوضح هذا المعيار كما وصفه الاقتصادي كينز مقدار التغير في قيمة الإنتاج المتولد من تغير الاستثمار بوحدة واحدة، أو هو الزيادة النهائية في قيمة الناتج الناشئة عن زيادة الاستثمار. ومن بيانات الجدول رقم (١٦) يتضح أن مضاعف الاستثمار تراوح بين أدني حد بلغ حوالي – ١,٠٣ عام (٢٠٠٢/٢٠٠٣)، وحد أقصي بلغ حوالي ٢٩٠ عام (٢٠١٠/٢٠١١). وتعكس بيانات الجدول كفاءة الاستثمار الزراعي خلال فترة الدراسة (٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠١٠/٢٠١١) .

جدول رقم (١٦): تطور مضاعف الاستثمار في قطاع الزراعة في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلي عام ٢٠١١/٢٠١٢. (بالجنيه وبالأسعار الجارية)

السنوات	التغير في قيمة الناتج الزراعي (مليار جنيه) (١)	التغير في الاستثمار الزراعي القومي (مليار جنيه) (٢)	مضاعف الاستثمار** (١) ÷ (٢)
٢٠٠١/٢٠٠٢	٠,٤	١,٤+	٠,٢٨
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٣,٣	٣,٢–	١,٠٣–
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٥,٤	١,٢+	٤,٥٠
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٥,٤	٠,١–	٥٤,٠٠–
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٦,١	٠,٦٠+	١٠,٢٠
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٦,٥	٠,٢–	٣٢,٥٠–
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٣١,٢	٠,٣+	١٠٤,٠٠
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٢,٥	١,٢–	١٨,٧٥–
٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٥,٥	٠,٢–	١٢٧,٩٠–
٢٠١٠/٢٠١١	٢٩,٠	٠,١+	٢٩٠,٠٠
٢٠١١/٢٠١٢	٢٨,٠	١,٥–	١٨,٧٠–

* مضاعف الاستثمار[٢] = التغير في قيمة الناتج في سنة ما / التغير في الاستثمار في نفس السنة ، ارتفاع قيمة مضاعف الاستثمار عن الواحد الصحيح يعكس كفاءة في الاستثمار

** تشير الإشارة السالبة إلي أن الاستثمار الزراعي في السنة الحالية أقل من الاستثمار الزراعي في السنة السابقة.

المصدر: جمعت وحسبت من:
- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي علي شبكة الإنترنت: http://www.mop.gov.eg/annual.html.

[٢] راجع في ذلك : جابر أحمد بسيوني (دكتور)، وآخرون، نموذج قياس لكفاءة الاستثمار القومي والاستثمار الزراعي في جمهورية مصر العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٥.

[١] راجع في ذلك : جابر أحمد بسيوني (دكتور)، وآخرون، نموذج قياس لكفاءة الاستثمار القومي والاستثمار الزراعي في جمهورية مصر العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٤.

جدول (١٧): تطور عدد العمال بالقطاعات السلعية في مصر خلال الفتـــرة (٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠١١/٢٠١٢). (ألف عامل)

السنوات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع البترول	قطاع الكهرباء	قطاع التشييد والبناء
٢٠٠١/٢٠٠٢	٤٩٧٢	٢١١٢,٠	٥٣,٠	١٣٤,٠	١٣٣٨
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٥٠١٨,٦	٢١٧٥,٥	٥٥,٥	١٣٦,٠	١٣٣٥
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٥٠٨٤	٢٢٥٤,٩	٦١,٣	١٣٩,٥	١٤٠٥
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٥١٥٧	٢٣٣٦,٦	٦٨,١	١٤٤,١	١٤٣٧
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٥٢٣٤	٢٤٣٥,٠	٧٦,٥	١٤٦,٨	١٤٧٥
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٥٣٣٣	٢٥٣٧,٥	٩٠,٤	١٤٩,١	١٥٢٥
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٥٤٢٧	٢٦٥٢,٥	١٠٥,٥	١٥٢,٠	١٥٨٠
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٥٥٤٥	٢٧٩٩,٨	١٢١,٠	١٥٦,٣	١٦٤٠
٢٠٠٩/٢٠١٠	٥٦٩٠	٢٩٩,٨	١٢٨,٠	**٣٢٥,٠	١٧٨٥
٢٠١٠/٢٠١١	٥٧٨٤	٣١٣٠,٠	١٣٥,٠	٣٣٨,٠	١٨٧٠
*٢٠١١/٢٠١٢	٥٨٤١	٣٢٠١,٠	١٣١,١	٣٢٦,٠	١٩٥٤
المتوسط	٥٣٧١,٤	٢٣٥٧,٧	٩٣,٢٢	١٩٥,٢	١٥٧٦,٧

* مستهدف.

** قطاع الكهرباء والمياه

المصدر: جمعت وحسبت من:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.
- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي علي شبكة الإنترنت: http://www.mop.gov.eg/annual.html.

جدول رقم (١٨): تطور صافي الدخل الزراعي القومي ومختلف الأنشطة الزراعية في مـــصر خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠١١/٢٠١٢).

(بالأسعار الجارية وبالمليار جنيه)

السنوات	الدخل الزراعي القومي			الدخل النباتي			الدخل الحيواني			الدخل السمكي		
	الإجمالي	الأراضي القديمة	الأراضي الجديدة	الإجمالي	الأراضي القديمة	الأراضي الجديدة	الإجمالي	الأراضي القديمة	الأراضي الجديدة	الإجمالي	الأراضي القديمة	الأراضي الجديدة
٢٠٠١/٢٠٠٢	٥٣,٦	٤٥,٥	٨,١	٣٨,٤	٣١,٠	٧,٤	٩,٨	٩,٦	٠,٢	٥,٥	٤,٩	٠,٦
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٦٠,٥	٥١,٥	٩,٠	٤١,٦	٣٣,٤	٨,٢	١٣,٣	١٣,٢	٠,١	٥,٦	٥,٠	٠,٦
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٦٨,٥	٥٨,٦	١٠,٠	٤٦,٨	٣٧,٦	٩,٠	١٥,٦	١٥,٥	٠,١	٦,١	٥,٥	٠,٦
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٨٢,٥	٧٠,٥	١٢,٠	٥٥,٥	٤٥,٢	١٠,٣	٢٠,٣	١٩,٦	٠,٧	٦,٧	٥,٧	١,٠
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٩٢,٩	٨٠,٥	١٢,٤	٥٩,٨	٤٨,٠	١١,٨	٢٥,٩	٢٥,٨	٠,١	٧,١	٦,٧	٠,٤
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٠٢,٤	٨٨,٢	١٤,٢	٦٦,١	٥٢,٩	١٣,٢	٢٧,٧	٢٧,٢	٠,٥	٨,٥	٨,٠	٠,٥
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١١٦,٣	٩٩,٦	١٦,٧	٧٦,٢	٦٠,٦	١٥,٦	٣٠,٢	٢٩,٦	٠,٦	٩,٩	٩,٤	٠,٥
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٣٦,٧	١١٦,١	٢٠,٦	٩٢,٧	٧٣,١	١٩,٦	٣٤,٢	٣٣,٧	٠,٥	٩,٨	٩,٤	٠,٤
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٣٨,١	١١٠,٠	٢٨,١	٩١,٩	٦٤,٥	٢٧,٤	٣٥,٥	٣٥,٠	٠,٥	١٠,٦	١٠,٤	٠,٢
٢٠١٠/٢٠١١	١٥٠,٧	١٢١,٠	٢٩,٧	٩٩,٣	٧٠,٧	٢٨,٦	٣٨,٢	٣٧,٦	٠,٦	١٣,٢	١٢,٧	٠,٥
٢٠١١/٢٠١٢	١٧٩,٧	١٤٠,٦	٣٩,١	١٢٨,٧	٩١,٢	٣٧,٥	٣٥,٧	٣٤,٧	١,٠	١٥,٣	١٤,٧	٠,٦

* مبدئي

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للتخطيط الزراعي، الدخل الزراعي القومي، أعداد مختلفة عام ٢٠٠١ إلي عام ٢٠١٢.

جدول رقم(١٩): تطور الناتج المحلي الإجمالي بالقطاعات السلعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٢/٢٠١١). (بالأسعار الجارية وبالمليار جنيه)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع البترول	قطاع الكهرباء	قطاع التشييد والبناء
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٢٣,٥	٥٥,١	٦٣,٥	٢٦,٣	٥,٣	١٥,٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٥٤,٦	٥٨,٤	٧٢,٢	٣١,٦	٥,٩	١٦,٦
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٥٦,٣	٦٣,٨	٨٣,٦	٤٢,٣	٦,٤	١٦,٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥٠٦,٥	٦٩,٢	٩٠,٠	٥٧,٤	٦,٩	١٨,٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٨١,٠	٧٥,٣	٩٨,٧	٦٤,٠	٧,٨	٢٠,١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧١٠,٤	٨١,٨	١١٤,٥	٨٩,٨	٨,٩	٢٣,٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٥٥,٣	١١٣,٠	١٣٩,٠	١٣٣,٧	٩,٩	٣٠,٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٩٤,٠	١٣٥,٥	١٦٤,٥	١٤٨,٠	١٣,٠	٤٤,٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	١١٥٠,٦	١٦١,٠	١٩٤,٠	١٦٥,٧	١٤,٩	٥٢,٦
٢٠١١/٢٠١٠	١٣١٠,٠	١٩٠,٠	٢١٦,٠	١٩٥,٠	١٦,٨	٦٠,٠
٢٠١٢/٢٠١١*	١٤٧٥,٠	٢١٨,٠	٢٣٨,٤	٢٢٨,٤	١٩,١	٦٧,٤

* مستهدف.

المصدر: جمعت وحسبت من :

- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي علي شبكة الإنترنت: http://www.mop.gov.eg/annual.html.

الملخص:

استهدف البحث إلقاء الضوء علي تطور توزيع الاستثمارات القومية الإجمالية (العام والخاص) خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١١) علي مختلف القطاعات السلعية في مصر والتي تتضمن قطاع الزراعة والري وقطاع الصناعة وقطاع البترول وقطاع الكهرباء وقطاع التشييد والبناء. وكذلك قياس الكفاءة بتلك القطاعات وكذلك قطاع الزراعة. حيث أوضحت الدراسة زيادة الاستثمارات القومية الإجمالية (العام والخاص) من حوالي ٦٧,٥ مليار جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) إلي حوالي ٢٤٦,٠ مليار جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١). وكانت نسبة الزيادة في استثمارات القطاع الخاص أعلي من نسبة الزيادة في استثمارات القطاع العام. وهذا ما يعكس أهمية دور استثمار القطاع الخاص في الاقتصاد القومي المصري. وبالنسبة لتوزيع الاستثمارات القومية علي القطاعات السلعية وجد أن بها خلل واضح حيث بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الزراعة خلال متوسط فترة الدراسة حوالي ١٤,٢% من إجمالي الاستثمارات القومية وكان هناك تناقص سنوياً في مخصصات الاستثمارات في قطاع الزراعة قدر بحوالي ٠,٢١ مليار جنيه وبدرجة معنوية. أما بالنسبة لاستثمار القطاع الخاص في قطاع الزراعة فقد عكس تقلباً واضحاً بالزيادة والنقص إلا أنه أخذ يتناقص بدءاً من عام (٢٠٠٩/٢٠٠٨) ليصل غلي حوالي ٢,٧ مليار جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١) وبنسبة بلغت حوالي ١,٧% بعكس قطاع البترول الذي خصص له حوالي ٤٣ مليار جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١) وبنسبة بلغت حوالي ٢٨%. وقطاع الصناعة فقد خصص له حوالي ١٩,٥ مليار جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١) وبنسبة بلغت حوالي ١٢,٧%.

وقد عكست النتائج احتلال قطاع الزراعة للمركز الأول بالنسبة لمعيار متوسط قيمة إنتاجية العامل. وكذلك بالنسبة لمعامل التوظف أو معامل رأس المال المستثمر بالنسبة للعامل. كذلك بالنسبة لمعيار معدل الاستثمار وكذلك العائد علي الاستثمار. ومتوسط إنتاجية العامل بالقيمة المضافة بالأسعار الجارية ومعامل إنتاجية وحدة مستلزمات الإنتاج بالأسعار الجارية ومعامل التوطن وكذلك مضاعف الاستثمار وذلك ما بين عامي (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٢/٢٠١١) أما بالنسبة لمعيار متوسط قيمة إنتاجية العامل خلال متوسط فترة الدراسة فقد

أحتل قطاع البترول المركز الأول ، تلاه قطاع الكهرباء ثم الصناعة، ثم الزراعة وأخيراً التشييد والبناء.

وفي ضوء العرض السابق، تبين أن السياسة التي انتهجت في توزيع الاستثمارات علي القطاعات الاقتصادية في مصر مازالت لا تحقق أوفق توزيع للاستثمارات القومية وهذا ما أتضح من التناقص الكبير في الاستثمارات في قطاع الزراعة بالرغم من دوره الاستراتيجي في توفير احتياجات السكان من الغذاء والحد من الاعتماد علي الواردات خصوصاً في ظل ظروف عدم الاستقرار والتوترات والصراعات الدولية الراهنة. وفي ظل ظروف تناقص المعروض العالمي من أهم الحاصلات الغذائية لتوجه كثير من الدول المصدرة في استخدام بعض الحاصلات الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد محمود عبد العزيز، إنجازات ومعوقات التنمية الاقتصادية الزراعية في مصر، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط ، ١٩٨٨.
- جابر أحمد بسيوني (دكتور)، أحمد اسماعيل مصطفي (دكتور) ، ممدوح البدري محمد (دكتور)، نموذج قياس لكفاءة الاستثمار القومي والاستثمار الزراعي في ج.م.ع.، المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين، ١٤-١٥ أكتوبر ، ٢٠٠٩ ،
- داليا حامد جودة الشويخ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الزراعية علي التنمية الاقتصادية بقطاع الزراعة بمصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٦.

ثانياً: النشرات والدوريات:

- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للتخطيط الزراعي، الإدارة العامة للموارد الاقتصادية الزراعية ، الدخل الزراعي القومي، أعداد مختلفة.

ثالثاً: مواقع عل شبكة الانترنت:

- موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي علي شبكة الانترنت http://www.mop.gov.eg/annual.html

Economic Study for Investment and Efficiency of Commodity Sectors in Egypt

Norhan Y. A. H. ; A. H. E. Sheemy ; T. H. Ismail and Y. A. Diab
Agric. Econ. Dept., Fac. of Agric., Assiut Univ., Assiut.

Abstract:

This research aims to set some lights on the development of the national investments (pubic and private) and its distribution between the commodity sectors in Egypt, during the period from 2001/2002 – 2011/2012.

The study found that there is a continuous decrease in the agricultural investments. Inspite of this the income from agricultural sector is more than that estimated from the other commodity sectors and realized high efficiency.

In this position the study recommends to redistribute the national investments between the economic sectors as well as increase the agricultural investments to realize real development in the Egyptian agriculture and at the national economy in general.